البرلمان يعاود جلساته بعد عودة الكتل الكونكريتية واستجواب رئيس الوزراء مؤجل

يعقد مجلس النواب اليوم السبت جلسته الاعتيادية الأولى في الفصل التشريعي الثالث بعدما اعادت الحكومة الجدران الكونكريتية التي رفعت الاسبوع الماضي . وقال مقرر المجلس النائب محمد الخالدي في تصريح لـ(المدى) ان اجتماعاً لهيئة الرئاسة ورؤساء الكتل النيابية سوف يسبق الجلسة.

وبصدد إمكانية عقد جلسات البرلمان خارج مبنى المجلس لو اقتضت الضرورة اوضح الخالدي ان من حق المجلس دستوريا عقد جلساته خارج مقر البرلمان وحتى في أية محافظة أخرى غير بغداد.

□ المدى / صباح الخالدي

وأكد مقرر المجلس النائب الخالدي ان الكتل الكونكريتية التي سبق ان رفعتها الجهات المختصة من امام مبنى البرلمان قد اعيدت الى اماكنها. وكان المجلس قد أجل جلسته الاعتيادية التي كان من المقرر عقدها الخميس الماضي بسبب اعتراض نواب على رفع تلك الكتل من محيط بناية المجلس.

وعلى الصعيد نفسه ذكر النائب عن القائمة العراقية حيدر الملا ان جلسة المجلس اليوم هي اعتيادية وهي الأولى التي يتم عقدها بعد الفصل التشريعي الثاني وقال انها ستناقش الموضوعات التي أعدتها هيئة رئاسة المجلس.

وبصدد عقد جلسات للبرلمان خارج مبنى المجلس اشار السيد الملا الى "ان من حق رئاسة المجلس اقرار ذلك".

وتأتي فكرة عقد جلسة مجلس النواب خارج مبنى المجلس بناء على أنباء تتحدث عن نية لدى مؤيدين لرئيس الوزراء لتطويق مبنى البرلمان والاعتصام أمامه أثناء الجلسة وربما منع وصول اعضاء المجلس إليه والحيلولة دون عقد جلسة الاستجواب.

من جانبها ذكرت النائبة الا الطالباني من التحالف الكردستاني (للمدى) بصدد موضوعات جلسة اليوم السبت ان تعدد الاخبار والمعلومات المتداولة يمنع من تحديد ما سيناقشه المجلس اليوم، وقالت "ان هناك مواضيع كثيرة يتم تداولها باعتبارها مواضيع مرشحة لأن تكون عماد جلسة اليوم، ولهذا فمن الصعب تحديد أيّ منها سيناقش وأيها سيهمل".

وكان مجلس النواب قد انهى سنته التشريعية الثانية في السابع من ايار الماضي بعد ان اقر (٨٧) مشروع قانون بالاضافة الى عدد من القراءات الاولى والثانية لمشاريع أخرى.

وذكر مصدر نيابي في تصريح صحفي ان جدول اعمال المجلس اليوم يتضمن التصويت على قرار طالبي اللجوء من العراقيين المبعدين قسرا من الدول الاوربية وعلى قانون التعديل الرابع لقانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ والتصويت على مشروع قانون وزارة المرأة وشؤون الاسرة ومشروعي قانوني المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الاعلى اضافة الى عدد من مشاريع القوانين الاخرى.

ويذكر ان العديد من التصريحات المتضاربة سادت الاجواء البرلمانية بصدد هذه الجلسة وهل سيطرح فيها موضوع سحب الثقة من رئيس الحكومة او طلب استجوابه.

وقد اجابت على هذه التساؤلات النائبة عن القائمة العراقية نورة البجاري مؤكدة على ان جلسة الاستجواب ستتأخر الى نهاية شهر حزيران الحالي وذلك لاستغلال الوقت في عملية جمع المعلومات والوثائق التي ستطرح على شكل اسئلة موجهة لرئيس الوزراء.

وأضافت النائبة البجاري في تصريح صحفي ان اختيار شخص المستجوب يجب ان يكون وفق المواصفات التي تؤهله لمساءلة رئيس الحكومة مشيرة الى ان أطروحات المستجوب لا بدّ ان تكون مدعمة بوثائق واثباتات، واوضحت ان الاسئلة ستدور عن اخفاق الوزارات الامنية والملف الامني بشكل عام وملف الخدمات.

وكان عدد من المحللين السياسيين والاعلاميين اكدوا ان سبب ترقب جلسة مجلس النواب اليوم يعود الى الكم الكبير من التصريحات التي اطلقها بعض النواب من مختلف الكتل السياسية ومسؤولون حكوميون وشخصيات سياسية.

نفى اتهامات الأعرجيّ بتحريفها رسائل أربيل

دولة القانون: سحب الثقة يدخلنا في "حرب مرعبة"

□ بغداد/المدى

اتهم التيار الصدريّ قيادات في ائتلاف دولة القانون بتوريط رئيس الوزراء نوري المالكي عبر "تحريف" رسائل أربيل والنجف الى التحالف الوطني، وكشف أن التحالف شكل لجنة لبحث آليات الاصلاح في الدولة غير مرتبطة بقضية استجواب المالكي. وقد ردّ ائتلاف دولة القانون هذا الاتهام بالقول انه غير صحيح. وأضاف ان من شأن سحب الثقة عن رئيس الوزراء أن يدخل العراق في "حرب مرعبة".

فقد قال القيادي في كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري بهاء الأعرجي، في مؤتمر صحافي عقده أول من أمس الخميس، ان قيادات في ائتلاف دولة القانون قامت بـ"تحريف" رسائل أربيل والنجف إلى التحالف الوطني، معتبراً أن هؤلاء تركوا الإصلاحات المذكورة في الرسالتين ووضعوا رئيس الحكومة في الواجهة وحولوا الموضوع إلى سحب الثقة.

ونفى ائتلاف دولة القانون بزعامة، امس الجمعة، اتهام التيار الصدري بـ"تحريف" قياداته رسائل أربيل والنجف إلى التحالف الوطني، فيما لفت إلى أنه لمس "تعاملاً إيجابياً" لدى التيار خلال اجتماع التحالف الوطني الذي عقد مساء الأربعاء الماضي.

وقال النائب عن الائتلاف علي الشلاه في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "حديث بهاء الأعرجي عن أن قيادات في ائتلاف دولة القانون حرفت رسائل أربيل والنجف إلى التحالف الوطني غير صحيح"، مؤكداً أن "أعضاء التحالف الوطني ودولة القانون يعتمدون دائماً سياسة الانسجام التام".

من جانبه قال القيادي في ائتلاف دولة القانون حسن السنيد أن التحالف أصبح أكثر تماسكاً بعد "الانتهاء" من مسألة سحب الثقة، معتبراً أنها كادت تدخل العراق في حرب مرعبة.

وفي موقف عده البعض تراجعاً عن مواقفه السابقة الداعمة لسحب الثقة من حكومة المالكي أكد الأعرجي في المؤتمر نفسه أن التيار الصدري سينتظر نتيجة الاستجواب ليقرر قبول سحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي أو رفضه.

وعلق الشلاه على الموقف الصدري الجديد بتأكيد أن "دولة القانون لمس تعاملاً إيجابياً من التيار الصدري خلال الاجتماع الأخير الذي عقده التحالف الوطني قبل يومين لبحث أزمة سحب الثقة من الحكومة"، مبيناً أن "موقف التيار هو موقف انسجام مع التحالف الوطني".

وشدد الشلاه وهو من المقربين لرئيس الحكومة على أن "التحالف الوطني لا يزال الكتلة الأكثر تماسكاً، وقضية سحب الثقة ينبغي أن تمر من خلال اجتماع يضم جميع الأطراف وليس من خلال رأي طرف واحد"، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن "دولة القانون ينظر بإيجابية للجهود كافة التي ترمي إلى حل الأزمة السياسية بطريقة الحوار والابتعاد عن التصعيد والتشنج، لاسيما إذا كانت النهايات غير واضحة المعالم". وكانت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي كشفت، الخميس الماضي، عن تشكيل لجان قانونية وسياسية لاستجواب المالكي تمهيداً لسحب الثقة منه، مؤكدة أنها تسعى إلى توسيع التحالف الذي شكل مؤخراً مع الكرد وتيار الصدر ليشمل أطياف الشعب كافة.

الصدر: حديث المالكي عن شعبيته يذكرنا بصدام

□ النجف / المدى

اعتبر زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس الجمعة، أن الحديث عن شعبية المالكي كحديث صدام عن شعبيته، مؤكدا أن أوضاع العراق الحالية "اختلط فيها الحابل بالنابل".

وقال الصدر في رده على سؤال من أحد أتباعه حول تصريحات النائب عن دولة القانون ياسين مجيد، إن المطالبين بعدم تولي المالكي رئاسة الوزراء لدورة ثالثة يخافون من شعبيته، "صدام أيضا ادعى أن الأصوات ١٠٠٪ له"، مضيفا بالقول "اختلط الحابل بالنابل في زماننا هذا". وكان الرئيس العراقي السابق صدام إبان التحضيرات الدولية لشن الحرب عليه في بداية العام ٢٠٠٣ أجرى استفتاء عاما لمعرفة ما إذا كان العراقيون يؤيدون بقاءه في السلطة وجاءت نتيجة الاستفتاء آنذاك ١٠٠٪ مؤيدة لبقائه في السلطة.

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أكد في (١٧ من حزيران)، أنه لا يريد ترشيح المالكي لولاية ثالثة على التوالي، مشددا على أن لا تكون الديمقراطية فرصة للتسلط مستقبلا. لكن التيار الصدري أكد أمس أنه سينتظر نتيجة الاستجواب ليقرر قبول سحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي أو رفضه، ويشكل هذا الموقف تحولاً في مواقف التيار الصدري تجاه عملية سحب الثقة من رئيس الحكومة نوري المالكي بعدما كان نوابه الأربعون سبق أن وقعوا على ورقة سحب الثقة التي قدمت إلى رئيس الجمهورية، وبعد تأكيدات زعيمه مقتدى الصدر وآخرها الأربعاء الماضي والتي شدد فيها على أن لا طريق لحل الأزمة في العراق سوى سحب الثقة من المالكي واستبداله بآخر من التحالف الوطني.

وكان التيار الصدري كشف أول من أمس الخميس، على لسان النائب جواد الشهيلي أن الملفات الخاصة باستجواب رئيس الحكومة نوري المالكي باتت جاهزة، فيما لفت إلى أنها تتعلق "بخروق" حقوق الإنسان و"الفساد" و"تسخير" القضاء والأجهزة الأمنية، مرجحا أن ترتقي إلى سحب الثقة من قبل كتل أخرى غير القائمة العراقية.

فيما دعا رئيس الحكومة نوري المالكي، أمس الاول الخميس، إلى عقد جلسة برلمانية استثنائية تبث بشكل علني لمناقشة اختصاصات السلطات، وحل المشاكل التي تعترض طريق الدولة. يذكر أن رئيس الجمهورية جلال طالباني الذي يخضع لفحوصات طبية حالياً في ألمانيا هدد، في ١٦ حزيران الجاري، بالاستقالة في حال أجبر على تغيير قناعاته، مؤكداً أن منصبه يقتضي الحيادية وتوحيد الصف، في حين أكد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، في ٢٠ حزيران ٢٠١٢، أنه ليس هناك بديل عن توقيع رئيس الجمهورية على طلب سحب الثقة من المالكي، وأكد أنه لن يشارك في أي مشروع غير ذلك.

الحكومة اعتبرت الإجراء إساءة للقضاء الفرنسي

باريس تحتجز مسؤولاً عراقياً بتهمة تعذيب نزلاء معكسر أشرف

أودع المسؤول العراقي صادق كاظم الخميس قيد الحجز الاحتياطي في باريس على اثر شكوى تقدم بها معارض ايراني واتهمه فيها بممارسة التعذيب وارتكاب جرائم حرب اثناء اعمال عنف جرت في معسكر اشرف في العام ٢٠٠٩ في العراق، كما افاد مصدر قضائي واخر مقرب من الملف.

□ بغداد /المدى

اعتبر زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس الجمعة، أن الحديث عن شعبية المالكي كحديث صدام عن شعبيته، مؤكدا أن أوضاع العراق الحالية "اختلط فيها الحابل بالنابل".

وقال الصدر في رده على سؤال من أحد أتباعه حول تصريحات النائب عن دولة القانون ياسين مجيد، إن المطالبين بعدم تولي المالكي رئاسة الوزراء لدورة ثالثة يخافون من شعبيته، "صدام أيضا ادعى أن الأصوات ١٠٠٪ له"، مضيفا بالقول "اختلط الحابل بالنابل في زماننا هذا". وكان الرئيس العراقي السابق صدام إبان التحضيرات الدولية لشن الحرب عليه في بداية العام ٢٠٠٣ أجرى استفتاء عاما لمعرفة ما إذا كان العراقيون يؤيدون بقاءه في السلطة وجاءت نتيجة الاستفتاء آنذاك ١٠٠٪ مؤيدة لبقائه في السلطة.

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أكد في (١٧ من حزيران)، أنه لا يريد ترشيح المالكي لولاية ثالثة على التوالي، مشددا على أن لا تكون الديمقراطية فرصة للتسلط مستقبلا. لكن التيار الصدري أكد أمس أنه سينتظر نتيجة الاستجواب ليقرر قبول سحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي أو رفضه، ويشكل هذا الموقف تحولاً في مواقف التيار الصدري تجاه عملية سحب الثقة من رئيس الحكومة نوري المالكي بعدما كان نوابه الأربعون سبق أن وقعوا على ورقة سحب الثقة التي قدمت إلى رئيس الجمهورية، وبعد تأكيدات زعيمه مقتدى الصدر وآخرها الأربعاء الماضي والتي شدد فيها على أن لا طريق لحل الأزمة في العراق سوى سحب الثقة من المالكي واستبداله بآخر من التحالف الوطني.

وكان التيار الصدري كشف أول من أمس الخميس، على لسان النائب جواد الشهيلي أن الملفات الخاصة باستجواب رئيس الحكومة نوري المالكي باتت جاهزة، فيما لفت إلى أنها تتعلق "بخروق" حقوق الإنسان و"الفساد" و"تسخير" القضاء والأجهزة الأمنية، مرجحا أن ترتقي إلى سحب الثقة من قبل كتل أخرى غير القائمة العراقية.

فيما دعا رئيس الحكومة نوري المالكي، أمس الاول الخميس، إلى عقد جلسة برلمانية استثنائية تبث بشكل علني لمناقشة اختصاصات السلطات، وحل المشاكل التي تعترض طريق الدولة. يذكر أن رئيس الجمهورية جلال طالباني الذي يخضع لفحوصات طبية حالياً في ألمانيا هدد، في ١٦ حزيران الجاري، بالاستقالة في حال أجبر على تغيير قناعاته، مؤكداً أن منصبه يقتضي الحيادية وتوحيد الصف، في حين أكد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، في ٢٠ حزيران ٢٠١٢، أنه ليس هناك بديل عن توقيع رئيس الجمهورية على طلب سحب الثقة من المالكي، وأكد أنه لن يشارك في أي مشروع غير ذلك.

اعتبر زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس الجمعة، أن الحديث عن شعبية المالكي كحديث صدام عن شعبيته، مؤكدا أن أوضاع العراق الحالية "اختلط فيها الحابل بالنابل".

وقال الصدر في رده على سؤال من أحد أتباعه حول تصريحات النائب عن دولة القانون ياسين مجيد، إن المطالبين بعدم تولي المالكي رئاسة الوزراء لدورة ثالثة يخافون من شعبيته، "صدام أيضا ادعى أن الأصوات ١٠٠٪ له"، مضيفا بالقول "اختلط الحابل بالنابل في زماننا هذا". وكان الرئيس العراقي السابق صدام إبان التحضيرات الدولية لشن الحرب عليه في بداية العام ٢٠٠٣ أجرى استفتاء عاما لمعرفة ما إذا كان العراقيون يؤيدون بقاءه في

واوضح المصدر ذاته ان الخميس الذي يدير معسكر ليبرتي في ضواحي بغداد حيث يقيم "مجاهدو خلق" . مجموعة من المعارضة الايرانية مدرجة في اللائحة الاميركية للمنظمات الارهابية . اعتقل ووضع قيد الحجز الاحتياطي على اثر تقديم شكوى من ايراني يقول انه تعرض للاعتقال والتعذيب بناء على أوامر كاظم في نهاية تموز ٢٠٠٩.

ويؤكد المعارض الإيراني انه خطف مع ٣٥ آخرين خلال الهجوم الذي شنته على معسكر اشرف القوات العراقية في ٢٨ و٢٩ تموز ٢٠٠٩، واحتجز ٧٢ يوما تعرض خلالها كما قال للتعذيب بأوامر من صادق كاظم، حسبما جاء في الشكوى التي اطلعت عليها وكالة فرانس برس.

واوضح هذا المعارض الإيراني انه اعتقل على مدخل معسكر اشرف وضرب على رأسه ثم اقتيد الى مركز الشرطة قبل ان يزج به في زنزانة مساحتها ١٢ مترا مربعا مع ثلاثين سجينا آخرين، تحت إشراف عسكريين عراقيين. ورفع المعارض شكواه الأربعاء الماضي عن عمليات تعذيب وجرائم حرب، حملت القضاء الفرنسي على فتح تحقيق اولي. وقد اعتقل المسؤول العراقي لدى مروره بفرنسا في اطار جولة اوروبية لوفد حكومي عراقي. ويتعرض صادق كاظم الخميس للملاحقة ايضا في اطار تحقيق يجريه قاض اسباني حول اعمال العنف التي ارتكبتها القوات العراقية في هذا المعسكر للاجئين الإيرانيين واسفرت عن ١١ قتيلا في ٢٠٠٩. الى ذلك اعتبرت الحكومة العراقية، الخميس الماضي، احتجاز فرنسا للمسؤول العراقي إساءة للعدالة وللقضاء الفرنسي، مؤكدة أنها كلفت محاميا لمتابعة قضيته، وأشارت إلى عدم وجود أي أدلة ضد المسؤول.

وقال المستشار الإعلامي لرئيس الحكومة علي الموسوي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "السفارة العراقية في فرنسا كلفت محاميا لمتابعة قضية احتجاز فرنسا لمدير معسكر ليبرتي صادق كاظم الخميس، مشيرا إلى أن "المحامي لديه قناعة كاملة بأنه سيتم الإفراج عنه لعدم وجود مستندات أو أدلة على تلك الادعاءات".

واعتبر الموسوي أن احتجاز المسؤول "إساءة حقيقية للعدالة ولنظام القضاء الفرنسي"، لافتا إلى أن "هذا الموضوع لا علاقة له بالعلاقات العراقية الفرنسية".

وأكد الموسوي أن "السلطات الفرنسية مقتنعة ربما بنفس قناعتنا في براءة هذا المسؤول وعدم وجود دليل عليه"، مشيرا إلى أن "منظمة مجاهدي خلق استغلت الثغرات الموجودة في القانون بالنظام الفرنسي باحتجاز الخميس".

وكانت منظمة مجاهدي خلق الايرانية المعارضة وافقت على مغادرة معسكر اشرف للاقامة قرب بغداد، وهي المرحلة الاخيرة لمغادرة البلاد بموجب اتفاق بين الامم المتحدة والعراق. وكان العراق قرر أواخر ٢٠١١ ان يغلق هذا المعسكر قبل ان يوافق على تأجيل هذا الموعد لكن عملية نقل حوالي ٣٤٠٠ شخص من المعسكر التي بدأت في شباط الماضي واجري القسم الاكبر منها، توقفت منذ الخامس من ايار.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح